

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-230021

الصادر في الدعوى رقم: PC-2023-230021

في الدعوى المقامة

من / المتهم
ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

المستأنفة

المستأنف ضدها

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 2024/09/11م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ، بحضور كل من:

رئيساً

الدكتور/ ...

عضواً

الدكتور/ ...

عضواً

الأستاذ/ ...

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-2023-106182) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، المقدم من / ... ، هوية وطنية رقم (...) ترخيص محاماة رقم (...)، بصفته وكيلًا عن صاحب المؤسسة / ... ، هوية وطنية رقم (...). بموجب الوكالة رقم (...) الصادرة في تاريخ 1445/05/29هـ.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية بورود إرسالية (فوط إحرام) عن طريق جمرك ميناء الملك عبدالعزيز بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 1439/09/28هـ، فسحت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين ظهور نتيجة الجهة المختصة، وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة متضمنة عدم المطابقة من حيث الفحص الظاهري ومحتوى الألياف ونسبتها وكتلة المتر المربع، وتمت مخاطبة المستورد من قبل الجمرك لإعادة الإرسالية إلا أنه لم يتجاوب، وقد أصدرت اللجنة الابتدائية قرارها بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي وترتيب العقوبات التابعة لذلك على النحو الوارد في منطوق وأسباب القرار محل الاستئناف الذي يحال إليه منعاً للتكرار.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة تبين أنها تتضمن ما ملخصه أن التعهد محل

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-230021

الصادر في الدعوى رقم: PC-2023-230021

الدعوى كان محدد المدة من 1439/10/06 هـ إلى 1439/12/04 هـ وأن الجمارك لم تقم بإخطار المستورد بنتيجة الفحص ومطالبتة بإرجاع البضاعة إلا بعد انتهاء تاريخ التعهد وأن ذلك القصور الجوهري من المدعية يجعل الدعوى ليس لها أساس نظامي لانتهاء مدة التعهد، كما يدفع بأن عدم المطابقة للصنف محل الدعوى انحصرت في جزئية ثانوية (محتوى الألياف ونسبتها وكتلة المتر المربع) وأن الفحوصات الأساسية والمعني بها المستهلك كانت مطابقة، كما يدفع المستأنف بانتفاء القصد الجنائي نظراً إلى أن عدم المطابقة ينحصر في جزئيات يتعذر على المستورد الإلزام بكونها غير مطابقة عند قيامه بعملية الشراء من المصدر مما يثبت عدم وجود القصد لديه الأمر الذي تنتفي معه جريمة التهريب الجمركي لانتهاء الركن المعنوي لها، واختتمت اللائحة بطلب رد الدعوى واحتياطياً رد الحكم ببطل المصادرة.

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على المذكرة الجوابية المقدمة من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تبين أنها تتضمن ما ملخصه أنه بناء على المادة (56) من نظام الجمارك الموحد فإن المنظم رتب مسؤولية على المتعهد بعدم التصرف بالإرسالية إلى حين ظهور نتيجة الجهة المختصة، ولكون وكيل المستأنفة أقر صراحة في مذكرته الاعتراضية بتقديمه لتعهد عدم التصرف وبناء على المادة (18) من نظام الإثبات على: "يلزم المقر بإقراره"، وحيث إن مدة التقادم فيما يخص دعاوى التهريب هي خمسة عشر سنة وفقاً لنص المادة (176) من نظام الجمارك الموحد، وديث إن البيان الجمركي رقم (...) كان بتاريخ 1438/09/28 هـ بالتالي فإن تاريخ اقتراح الجرم هو تاريخ إقدام المستأنف على استيراد بضائع مخالفة وممنوعة وأن عدم ملاحقة المستأنف قضائياً لا يعني عدم وقوع الجرم في ذلك الحين، وأضافت المذكرة أن المخالفة المتعلقة بالإرسالية تعد مخالفة جوهريّة وبالتالي تعد من البضائع الممنوعة، وأن جرائم التهريب الجمركي من الجرائم العمدية التي يجب أن يتوافر الركني المادي والمعنوي لقيامها وهو ما توافر في الواقعة محل القضية بقيام المؤسسة بالتصرف بالإرسالية والإخلال بالتعهد المأخوذ وإدخال بضائع مقيّد دخولها إلى البلاد، وبناء على ما سبق تطلب الهيئة رفض الاستئناف المقدم وتأييد القرار الابتدائي في كل ما قضى به.

وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدّم من قبل المستأنف وجواب الهيئة بشأنه، تبين للجنة أن القضية قد أصبحت جاهزة للبت فيها بحالتها تلك بعد إحاطة اللجنة بوقائع القضية وكفاية ما تم تقديمه لتكوين قناعتها والفصل فيها في ضوء ما كان الاستئناف قائماً عليه من أسباب.

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-230021

الصادر في الحوى رقم: PC-2023-230021

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03 هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08 هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم إبلاغ المستأنف بالقرار الابتدائي بتاريخ 2023/12/26 م، وتقدم بالطعن على القرار بتاريخ 2023/12/31 م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة النازرة للاستئناف الأخذ بأسباب القرار محل الاستئناف دون إضافة متى ما رأت أن في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما تذكره المستأنفة من دفع لا تعارض الأصل الثابت المتمثل في ورود الإرسالية المخالفة با سم المؤسسة المستوردة بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 1439/09/28 هـ، وتصرفها بها بعد أن ثبت عدم إجازة فسحها بموجب تقرير المختبر المتضمن عدم المطابقة من حيث الفحص الظاهري ومحتوى الألياف ونسبتها وكتلة المتر المربع، بالنظر إلى أن المعاملة الجمركية المرتبطة بإنهاء إجراءات إدخال الإرسالية إلى البلاد تستوجب من جانب المستورد استحضار مراعاة الواجب العام الذي يستلزمه النظام الجمركي في حق المستورد عند تعامله مع الإرسالية الواردة والمتجسد في الامتثال لكل ما يستوجبه النظام الجمركي وغيره من الأنظمة المتعلقة بها أمر فسح الإرسالية وذلك بلزوم عدم التصرف بها بأي شكل كان إلا بعد إجازتها والإذن له بالتصرف بها، فيكون انتهاك المستورد لذلك الواجب بتصرفه بالإرسالية دون اكتشاف منه لأمر الإذن بدخولها للبلاد مشكلاً لسلوك مخالف لذلك الواجب العام المفترض فيه كذلك أنه مما هو معلوم بالضرورة لديه، فضلاً عن أنه لا يستقيم ادعاء المستورد بعدم وجود القصد الجنائي للتهريب في ضوء علمه بأن الإرسالية كانت محللاً للتعهد بعدم التصرف فيها قبل إجازتها مما لا ينتفي معه صحة عزو جرم التهريب الجمركي في حق المؤسسة المستوردة، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه. وعليه خلصت اللجنة الجمركية الاستئنافية إلى تقرير ما يأتي:

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CR-2024-230021

الصادر في الدعوى رقم: PC-2023-230021

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه / المتهم ، سجل تجاري رقم (...), لمالكها / ...، هوية وطنية رقم (...), ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2023-106182) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.

ثانياً: رفض الاستئناف موضوعاً، وتأييد القرار الابتدائي بكل ما قضى به، وذلك للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.

ويُعدُّ هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

أعضاء اللجنة

الأستاذ / ...

الدكتور / ...

رئيس اللجنة

الدكتور / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.